

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 2 جمادى الأولى 1445 (16 نونبر 2023) والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 2 جمادى الأولى 1445 (16 نوفمبر 2023) :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 5 جمادى الأولى 1445 (19 نوفمبر 2023) :

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد محمد هشام بوعياد ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 5 رجب 1445 (17 يناير 2024) :

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت وشراء أسهم مبرم بين أطراف العملية بتاريخ 9 أكتوبر 2023، ينص على بنود وشروط اقتناء شركة Mediterranean Capital Partners SARL لنسبة 23,08 بالمائة من رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة بها لشركة Cash Plus SA والذي بموجبه ستتمكن الأطراف المقتنية من ممارسة تأثير حاسم على القرارات التجارية الاستراتيجية للشركة المستهدفة مما سيمكنها من تولي المراقبة المشتركة لهاته الأخيرة :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تميمه وتغييره :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

قرار لمجلس المنافسة عدد 4/ق/2024 صادر في 5 رجب 1445 (17 يناير 2024) المتعلق بتولي شركات Mediterranean Capital Partners SARL و Amapar SA و Duquesa Holding SARL و Merydinal SARL و LDW Holding SARL و Mobiz SARL المراقبة المشتركة لشركة Cash Plus SA.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه :

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 5 رجب 1445 (17 يناير 2024) :

وبعد تأكد رئيس الفرع من توفر النصاب القانوني للاجتماع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة :

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 180/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 10 ربيع الآخر 1445 (26 أكتوبر 2023)، والمتعلق بتولي شركات Duquesa Holding SARL و Mediterranean Capital Partners SARL و Amapar SA و LDW Holding SARL و Merydinal SARL و Mobiz SARL المراقبة المشتركة لشركة Cash Plus SA :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2023/0196 بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1445 (30 أكتوبر 2023) والقاضي بتعيين السيد ياسين العلواوي مقررا في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تميمه وتغييره :

خدمات تحديد المواقع الجغرافية والتتبع المباشر لتحرك المركبات والمستخدمين عن بعد، وخدمات أخرى ذات الصلة؛ وشركة Tawssil والتي ليس لديها أي نشاط :

- الطرف الرابع شركة LDW Holding : وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، مسجلة بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 482111، وهي شركة قابضة ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال شركة Cash Plus الناشطة في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك :

- الطرف الخامس شركة Merydinal : وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، مسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 481833، وهي شركة قابضة ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال شركة Cash Plus الناشطة في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك :

- الطرف السادس شركة Duquesa Holding : وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، مسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 399183، وهي شركة قابضة بالإضافة إلى تملكها لخصص من رأسمال شركة Cash Plus الناشطة في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك؛ فإنها تملك إلى جانب شركة Merydinal حصص المراقبة في الشركات التالية: شركة Cuisine et Emotions الناشطة في مجال خدمات المطاعم؛ شركة Richbond Group Africa الناشطة في قطاع الأفرشة على المستوى الإفريقي، شركة RichbondChem الناشطة في الصناعة الكيميائية وشركة Tramextil الناشطة في قطاع النسيج :

- المنشأة المسهدة Cash Plus : وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، مسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 129325، تنشط في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك وتتوفر على أزيد من 3600 نقطة بيع بالمغرب.

وحيث إن العملية، موضوع التبليغ، تتعلق بتولي شركات Duquesa و Amapar SA و Mediterrania Capital Partners SARM Holding SARM و Merydinal SARM و LDW Holding SARM و Mobiz SARM المراقبة المشتركة لشركة Cash Plus SA وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تميمه وتغييره، والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ لمجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع للإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت المعنية بالعملية وكذا سقف رقم المعاملات المنجز بالمغرب بشكل منفرد من لدن واحدة على الأقل من المنشآت، المحددين وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- الطرف الأول Mediterrania Capital Partners : وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للقانون المالطي ويقع مقرها الاجتماعي في مدينة Ta'Xbiex، مسجلة بالسجل التجاري لمالطا تحت رقم C61972، وهي شركة لإدارة صناديق استثمارية (Mediterrania Capital II LP و Mediterrania Capital III LP و Mediterrania Capital IV LP)، تأسست سنة 2013 بهدف الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في القارة الأفريقية. ولها مكاتب في أبيدجان، الجزائر العاصمة، برشلونة، القاهرة، الدار البيضاء وموريشيوس :

- الطرف الثاني شركة Amapar : وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي ويقع مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، مسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت رقم 83083، وهي شركة قابضة ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال شركتي Cash Plus و Last Mile Express الناشطتين في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك من جهة، ومجال المستودعات الجمركية من جهة أخرى :

- الطرف الثالث شركة Mobiz : وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، مسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 236643، وهي شركة قابضة تملك حصص مراقبة من رأسمال شركة Cash Plus الناشطة في مجال تحويل الأموال الوطنية والدولية، تحويل العملة، خدمات الأداء، الإرساليات واللوجستيك؛ وشركة Mobitrack الناشطة في مجال

تعبئة رصيد الاتصالات، إلا أن العملية لن يترتب عنها أي ترابط أفقي بين أنشطة الأطراف المعنية بعملية التركيز على مستوى الأسواق الوطنية أو تراكم في حصص أطرافها لكونها لا تنشط على مستوى نفس الأسواق، ذلك أن الشركة المقتنية لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة داخلها، كما أنه لا يوجد أي ترابط عمودي بين أطراف العملية على مستوى الأسواق السالفة الذكر وطنيا :

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية لتحويل الأموال الوطنية وسوق تحويل الأموال الدولية وسوق خدمات الأداء، وسوق خدمات تحويل العملة، وسوق خدمات تعبئة رصيد اتصالات، وسوق حساب الدفع أو في أي جزء مهم منها،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 180/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 10 ربيع الآخر 1445 (26 أكتوبر 2023)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركات Amapar SA و Mediterrania Capital Partners SARL و Duquesa Holding SARL و Merydinal SARL و LDW Holding و Mobiz SARL و Cash Plus SA المشتركة لشركة Cash Plus SA.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة، المنعقد اجتماعها بتاريخ 5 رجب 1445 (17 يناير 2024)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه، برئاسة السيد عادل بوكبير، وعضوية السيد عبد السلام بنعبو ورشيد بنعلي.

الإمضاءات:

عادل بوكبير.

رشيد بنعلي.

عبد السلام بنعبو.

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز سيسمح لشركة Mediterrania Capital Partners SARL بدعم Cash Plus SA في استراتيجيتها التنموية وتمكينها من توسيع شبكة فروعها وتحسين الخدمات التي تقدمها للمستهلكين وتعزيز الإدماج المالي في المغرب :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة، استنادا على الوثائق التي وفرها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652. المشار إليه أعلاه كما تم تميمه وتغييره، حيث تعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثرا عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق تحويل الأموال الوطنية وسوق تحويل الأموال الدولية وسوق خدمات الأداء، وسوق خدمات تحويل العملة، وسوق خدمات تعبئة رصيد اتصالات، وسوق حساب الدفع :

وحيث إنه وبالنظر إلى خصائص العرض والطلب بالنسبة للمنتجات والخدمات المعنية وباعتبارها تخضع لإطار قانوني وتنظيمي على المستوى الوطني، فإن التحديد الجغرافي لهذه الأسواق يبقى ذا بعد وطني؛ وبالنظر إلى كون العملية لن يكون لها أي تأثير سلبي على المنافسة، فإن تحديد الأسواق المعنية يمكن أن يبقى مفتوحا دون الحاجة إلى تحديد أدق :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة، أسفر عن توفّر شركة Cash Plus SA على حصة سوق تتراوح بين 40 و50 في المائة في سوق تحويل الأموال الوطنية وما بين 20 و30 في المائة في سوق تحويل الأموال الدولية وما بين 5 و10 في المائة في سوق خدمات تحويل العملة وما بين 10 و20 في المائة في سوق حساب الدفع وما بين 10 و20 في المائة في سوق خدمات